



إتجاهات الإقتصاد الألماني

تقرير إقتصادي دوري

تصدره

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية

برلين، يناير 2019م

اقتصاد ألمانيا يواجه تحديات أوروبياً ودولياً

"نهاية الانتعاش الاقتصادي في ألمانيا وأوروبا أصبحت على الأبواب"، هذا ما يُجمع عليه اليوم معظم الاقتصاديين والخبراء والسياسيين الألمان والأوروبيين. وأسباب ذلك عديدة، داخلية وخارجية أهمها: ذبول الحرب التجارية الحمائية الدولية بين الولايات المتحدة والصين، عواقب خروج غير منظم لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي، المتاعب البنوية التي تمر بها صناعة السيارات، الهبوط الشديد المستمر في أسهم بورصات العالم، مستقبل الفائدة في أوروبا وما إذا كان البنك المركزي الأوروبي سيرفعها أم لا، والوضع المالي والسياسي الهش في إيطاليا.

في ظل هذه الأوضاع المضطربة توقع معهد بحوث الاقتصاد الألماني Ifo في ميونيخ تراجع كبير للنمو في الاقتصاد الألماني في العام الجديد 2019. وقال الخبير Timo Wollmershäuser رئيس قسم النمو فيه "دخلنا للتو في مرحلة نمو بارد"، متوقعاً أن لايتجاوز معدل النمو في آخر السنة الجديدة 1,1 في المئة بدلاً من 1,9 في المئة أو أكثر كما كان في توقعات الخريف المنصرم. لكن الخبير شدد مع ذلك على القول بأن هذا لا يعني خطر حصول ركود اقتصادي في البلاد، متوقعاً أن يحقق عام 2018 المنتهي نمواً من 1,5 بدلاً من 1,7 في المئة. وإذا كان معهد "إيفو" الذي يستطلع شهرياً سبعة آلاف شركة ألمانية يُعتبر أهم وأدق معهد بحوث في ألمانيا، إلا أن معاهد بحوث ألمانية أخرى تنتظر معدل نمو أعلى لألمانيا هذا العام مثل معهد كيل للاقتصاد الدولي KIWI الذي يتوقع نمواً من 1,8 في المئة، أو المعهد الألماني لبحوث الاقتصاد DIW في برلين الذي يتوقع 1,6 في المئة، وكلها توقعات أولية يمكن أن تتعدل صعوداً أو هبوطاً تبعاً للتطورات المقبلة.

ويؤكد مراقبون وخبراء أن العام الجديد 2019 بدأ حاملاً معه العديد من المتاعب للشركات الألمانية، وبخاصة التي تتعامل مع الخارج، ومع بريطانيا بدرجة أولى، إن في التجارة الدولية أو في البورصة. وقال Dieter Kempf رئيس اتحاد الصناعة الألمانية "إن أوقاتاً عاصفة تنتظر الاقتصاد الألماني"، مضيفاً "أن ألمانيا ستواصل تحقيق نمو في عام 2019، ألا أن أفضل الأزمنة التي مررنا بها انتهت الآن". وقال رئيس رابطة رجال الأعمال الألمان Ingo Kramer علينا ألا نبالغ في كلامنا عن النمو، لأن ثمة غيوماً راعدة تتجمع في الأفق، وهي قريبة المدى منا نسبياً". وأضاف: "صحيح أن عدد الطلبات السابقة لا يزال كبيراً، إلا أن عدد الجديدة منها يتراجع، وهذا يزيد القلق".

وبدوره أعرب وزير المال الاتحادي الألماني Olaf Schol ، من الحزب الاشتراكي الديمقراطي، مطلع العام الجديد عن اعتقاده "بأن السنوات السمان انتهت" بعد أن وصل مسار الانتعاش الاقتصادي على مدى سنوات عدة إلى نهايته. وبعد أن حوّل الوزير فائضاً من الموازنة الاتحادية

للعام 2018 يبلغ 11 مليار يورو إلى الحكومة، جُمعت من الرسوم المفروضة على الاقتصاد الخاص، توقع أن تكون المرحلة المقبلة ضامرة اقتصادياً، وبالتالي ضامرة مالياً أيضاً. وبحسب الوزير سيمنع الضمور هذا من تحقيق فائض جديد في الموازنة الاتحادية في العام 2019 الجاري وما بعده في حال استمر التراجع في معدلات النمو. هذا دون التطرق أيضاً بعد إلى حجم التداعيات المنتظرة من أزمة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ومدى الضرر الاقتصادي الذي سيحصل منه .

سوق العمل في ألمانيا: العام 2018 سينتهي ببطالة أقل

مع بدء فصل الشتاء في شهر ديسمبر الفائت ارتفعت البطالة الموسمية مثل كل سنة في قطاعات البناء والمزارع بعد أشهر عديدة من تراجعها. إلا أن الارتفاع كان طفيفاً وبحدود الـ 23 ألف شخص عن شهر نوفمبر الذي سبقه، وهو أقل رقم بطالة في هذا الشهر يسجل في ألمانيا منذ عام الوحدة 1991. وذكرت وكالة العمل الاتحادية BA ، ومقرها في نورنبرغ، أن عدد العاطلين عن العمل في ديسمبر 2018 ارتفع بذلك إلى 2,2 مليون شخص، وهو أقل بـ 175 ألفاً عن عددهم في الشهر ذاته من العام 2017. وبذلك ارتفع معدل البطالة في البلاد من 4,8 إلى 4,9 في المئة .

وتحدث رئيس وكالة العمل " Detlef Scheele عن حصول تطور ممتاز في مجال العمالة في ألمانيا بفعل تطور النمو الاقتصادي بصورة ممتازة خلال السنة الفائتة". وبعد أن أشار إلى أن عدد الباحثين عن عمل في ألمانيا انخفض بمقدار 193 ألف شخص عن العام السابق، ذكرت وكالة العمل أن معدل البطالة السنة المنصرمة 2018 انخفض 0,5 ليبلغ وسطياً على مدى العام 5,2 في المئة. وأضاف رئيس الوكالة "أن ما يُسر المرء واقع تراجع حجم البطالة المزمّنة في البلاد، والتقدم الذي حصل في مجال دمج اللاجئين إلى ألمانيا في سوق العمل". مع ذلك تلفت وكالة العمل شهرياً إلى أن هذه الأرقام لا تشمل كامل العدد الحقيقي للذين لا يعملون بفعل وجود 3,162 مليون رجل وامرأة في البلاد في حالات مرض أو في دورات إعادة تأهيل مهني ودراسي قبل إعادتهم إلى سوق العمل من جديد، ويتلقون خلال هذه الفترة مساعدات مالية من صندوق خاص. ولهذا السبب يُعتبرون عاطلين عن العمل.

إلى ذلك أظهرت دراسة جديدة عن سوق العمل الألماني لمعهد الاقتصاد الألماني IW في كولونيا أن المهاجرين من فئة الشباب إلى البلد يعانون من مشاكل أكبر للحصول على فرصة عمل، وأن حظهم قليل مقارنة بغيرهم من الألمان أو الأوروبيين الذين في سنهم. وبحسب الدراسة بلغت نسبة من يحصل منهم على عمل 72,3 في المئة في عام 2017 بينما بلغت نسبة الألمان 87,2 في المئة، بزيادة أكثر من 15 في المئة. ويعود السبب، بدرجة أولى، إلى أنه ينقص هؤلاء المهاجرين، في سن ما بين 18 و20 سنة، التعليم المهني والأكاديمي، وكذلك امتلاك ناصية اللغة الألمانية. ولتجاوز هذا الوضع نصحت الدراسة بممارسة جهود أكبر لإرسال أطفال المهاجرين في سن مبكرة إلى دور الأطفال كي يتعلموا منذ الصغر اللغة الألمانية، ويكتسبوا سريعاً القدرة على الفهم والتعبير بصورة سليمة .

ومن جانب آخر بعد سنوات من قرار الحكومة الألمانية برفع عدد النساء في إدارات الشركات الألمانية إلى الثلث ذكر تقرير صادر عن مؤسسة الاستشارات والتدقيق Ernst & Young الشهر الماضي أن من الصحيح أن وجود نساء في مجالس الشركات الألمانية العليا لا يزال ضئيلاً، إلا أنه جرى مع ذلك تسجيل ارتفاع نسبي في العدد أخيراً. وقالت الخبيرة في المؤسسة Ulrike Hasbargen إن مؤسستها سجلت في الأول من شهر يناير 2019 الجاري وجود 61 امرأة في مجالس إدارات 160 شركة كبيرة تعمل في مجالات البورصة المختلفة، أي ما يعني زيادة 11 امرأة عن العام الماضي، وارتفع بذلك معدل تمثيل المرأة من 7,3 إلى 8,6 في المئة، وهو الأعلى منذ بدء المراقبة والتسجيل في هذا الخصوص منذ عام 2013. وأضافت الخبيرة أن تمثيل المرأة في المجالس الإدارية العليا لا يزال مع ذلك نادراً وتابعت: "صحيح أن هناك تقدّم في الموضوع، إلا أن التحوّل يجري بصورة بطيئة جداً"، ما يعني "أن قيادات الشركات المالية هذه لا تزال حتى اليوم احتكاراً على الرجال" وبصورة عامة فإن النساء الألمانيات ممثلات بصورة أفضل في إدارات الشركات العاملة في الاتصالات، يتبعها قطاع المال والشركات اللوجستية، ألا أن القليل جداً منها الذي حقق نسبة الثلث باستثناء المؤسسات العامة .

ارتفاع قياسي في حجم الثروات المالية الخاصة في ألمانيا

سجل حجم الثروات المالية الخاصة في ألمانيا رقماً قياسياً في الربع الثالث من العام 2018م حيث تجاوز للمرة الأولى حاجز 6 ترليون يورو (6000 مليار يورو)، وبحسب تقرير أصدره البنك المركزي الاتحادي الألماني Deutsche Bundesbank ارتفع حجم الثروات النقدية والمالية الخاصة في ألمانيا خلال الربع الثالث من العام الماضي بمقدار 76 مليار يورو أو ما يساوي 1,3 في المئة عن

الربع الذي سبقه ليصل الى 6053 مليار يورو. وقد أخذ تقرير البنك في حسابة لحجم الثروات المالية السيولة النقدية والأموال المودعة في البنوك وكذلك الأوراق المالية المختلفة كأشهم بالإضافة الى حقوق التأمين والتقاعد، ولم تدخل الممتلكات العقارية في حسابات الثروات المالية.

وتتمتع السيولة النقدية والودائع المالية لدى البنوك سواء كانت في حسابات جارية او حسابات ثابتة بشعبية لدى المواطنين الألمان على الرغم من ان البنوك لا تقدم سوى أسعار فائدة ضئيلة بالإضافة الى احتمال خسارة جزء من قيمة هذه الأموال بسبب التضخم. وعلى العكس من ذلك يستفيد المقترضون من الانخفاض الكبير في أسعار الفائدة حيث، وبحسب تقرير البنك، استفاد العديد من المواطنين الألمان أيضا من انخفاض أسعار الفائدة في الربع الثالث من عام 2018م، من أجل الحصول على قروض رخيصة - خاصة لبناء المساكن.

من جهة أخرى لا يفضل المواطنون الألمان الاستثمار في أسواق الأسهم، فحسب دراسة استقصائية للمعهد الألماني للأسهم Deutsches Aktieninstitut وبورصة شتوتغارت فإن التحفظات حول الاستثمار في الأسهم واسعة الانتشار في ألمانيا، اذ قال ثلثا الأشخاص الذين تم توجيه الأسئلة لهم إنهم يعتبرون هذه الأوراق المالية محفوفة بالمخاطر، بينما ذكر ما يقرب من واحد من كل اثنين (48 في المئة) من هذه المجموعة أنه يعتبر الاستثمار في الأسهم مرهق. الا ان ثلث المستطلعة آراؤهم أكدوا بأنهم سيكونون أكثر اهتماماً بالاستثمار في سوق الأسهم إذا كان هنالك تشجيع ودعم حكومي أفضل كما يجري عليه الامر في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تدعم الحكومة بقوة الاستثمار في أسواق الأوراق المالية.

ومع نهاية شهر سبتمبر الماضي بلغت قيمة الودائع المالية لدى البنوك وكذلك الأموال النقدية التي تم الاحتفاظ بها 2405 مليار يورو بزيادة عن الربع السابق بنحو 31,5 مليار يورو، كما بلغت الأموال المودعة في حسابات التأمين عن الحياة وفي صناديق التقاعد 2257 مليار يورو بزيادة بلغت 17 مليار يورو عن نفس الفترة. كما تمثل الأوراق المالية واحد من طرق الادخار واستثمار الثروات المالية، وقد ارتفعت حصص الأسهم وحقوق الملكية الأخرى من حجم الثروات المالية للمواطنين الألمان الى 643,8 مليار يورو مقارنة بالربع السابق الذي كانت قيمتها فيه 629 مليار يورو، بالإضافة إلى ذلك هناك 595,7 مليار يورو مودعة في صناديق الاستثمار فيما كان حجم هذه الأموال في الربع السابق 586,3 مليار يورو.

شركات السيارات فُهمت أخيراً: المستقبل للمحركات البيئية

بعد انكشاف فضيحة عوادم سيارات الديزل وتلاعب شركات السيارات الألمانية والأوروبية بمعايير انبعاثات ثاني أكسيد الكربون منها رفع الاتحاد الأوروبي في أواسط شهر ديسمبر 2018 الماضي حدّ خفض حجم الانبعاثات السامة إلى 37,5 في المئة حتى نهاية عام 2030. وأثار هذا الخفض ردة فعل غاضبة لدى شركات السيارات التي كانت تتوقع تحديد 30 في المئة من الخفض، علماً أن مسؤولي هذه الشركات يتحملون كامل المسؤولية عن فضيحة التلاعب وعدم الشفافية. ومعلوم أن الفضيحة انفجرت في الولايات المتحدة عام 2015 حين كشفت مصلحة حماية البيئة فيها وجود تلاعب في عوادم سيارات ديزل العائدة لشركة Volkswagen، الأمر الذي كلف الشركة غرامات مالية لصالح البيئة والتعويض على مئات آلاف الشارين لسيارات الديزل نحو 25 مليار دولار. وتوسّعت الفضيحة على الأثر لتطال شركات سيارات ألمانية وأوروبية أخرى.

أمام ذلك، وكي لا تُتهم المفوضية الأوروبية بأنها غصّت النظر طويلاً عن مخالفات شركات السيارات الأوروبية المتعلقة بالبيئة، رفعت مؤخراً سقف نسبة خفض الانبعاثات السامة إلى 37,5 في المئة. لكن دراسة جديدة للمنظمة البيئية الأميركية المستقلة "المجلس الدولي للنقل الشفاف ICCT" نُشرت مطلع السنة الحالية أظهرت بعد فحص السيارات الجديدة المحسّنة والمطورة أنها تستهلك خلال سيرها 39 في المئة إضافية من المحروقات أكثر مما يكشف عنه مُصنّعوها، وبالتالي تصبح نسبة خفض الانبعاثات المطلوبة منها الآن أقل مما يُصرف من المحروقات في حقيقة الأمر. وهذا يعني أيضاً، بحسب المنظمة، وتبعاً للفحوص التي بدأتها منذ عام 2012، أن كلفة الاستهلاك الإضافي من المحروقات لكل سيارة جديدة بلغت 400 يورو إضافية في عام 2017. وتسير هذه الزيادة، بحسب المنظمة البيئية، بعكس خفض الاستهلاك في السيارات الجديدة الذي تعلن عنه شركاتها، ويكشف بالتالي خداعها المستمر للمستهلكين. وطالب الأمين العام للمنظمة البيئية الأميركية في أوروبا Peter Mock فرض عقوبات على هذه الشركات التي تُحاول الغش بهدف الاستفادة المادية، معتبراً أنه "فقط عن هذه الطريق يمكن الوصول في الأعوام المقبلة إلى خفض الفرق القائم بين ما هو معلن وما هو حقيقي بصورة فعلية."

ويعتقد مراقبون أنه أمام رفع القيود والمتطلبات على شركات السيارات لم يعد يوجد أمام مسؤوليها طريق آخر سوى طريق توديع المحرك التقليدي، أي محرك المحروقات والانتقال تدريجاً إلى محرك "هيبرد" المزدوج، أي بنزين وكهرباء، وإلى المحرك الكهربائي الكامل بعدما أهملت شركات السيارات الألمانية خصوصاً، والأوروبية والأميركية عموماً، التركيز على بحوث تطوير

محركات كهربائية أو بيئية أخرى كما فعلت اليابان وتفضل الصين حالياً. وبالرغم من عدم رضى مسؤولي شركات السيارات الألمانية وحديثهم عن استحالة تنفيذ قرار الاتحاد الأوروبي إلا على حساب صرف العديد من العاملين في هذه الصناعة، فهموا أخيراً على ما يبدو الرسالة الموجهة إليهم، وهي أن محرك المحروقات يعيش آخر أيامه، وأن المستقبل أصبح للمحركات البديلة بيئياً. وانعكس ذلك في التصريح الذي أدلى به رئيس "فولكسفاغن Herbert Diess" مباشرة عقب الإعلان عن قرار بروكسل، وقال فيه إن الشركة ستعمل، وبصورة أسرع مما هو مخطط له، على تحقيق مشروع إعادة إنتاج سيارات جديدة. وأضاف أنه، إلى جانب تفعيل الهدف الجديد، ستعمل الشركة على زياد حصة السيارات البيئية إلى أكثر من 40 في المئة حتى عام 2030. ويعني هذا خفض حصة المحركات التقليدية، واجراء تحويلات مناسبة في المعامل، وبناء مصانع لانتاج البطاريات الكهربائية اللازمة. هذا وسجلت مبيعات السيارات الألمانية الجديدة العام الفائت تراجعاً للمرة الأولى منذ خمس سنوات، وإن كان التراجع طفيفاً بمقدار 0,22 في المئة عن عام 2017، غير أنه يعكس تردد الناس حالياً في شراء سيارات جديدة بفعل تراجع ثقتها في نوعيتها. هذا وانخفضت مبيعات سيارات الديزل بنسبة 32,3 في المئة أخيراً، أما شركات السيارات الفرنسية فتراجعت مبيعاتها بصورة مقلقة.

الاقتصاد الألماني يدعو إلى مراجعة العلاقات مع الصين وروسيا

أصدر اتحاد الصناعة الألمانية BDI في العاشر من الشهر الجاري ورقة مبدئية وضع فيها النقاط على الحروف فيما يخص العلاقة الراهنة والمستقبلية التي يتصورها مع دولة الصين الشعبية، وحدد موقف الصناعة الألمانية من النهج الاقتصادي الذي تتبعه الصين تجاه ألمانيا ودول الاتحاد الأوروبي على المدين المتوسط والبعيد. ودعا اتحاد الصناعة الحكومة الألمانية وبروكسل إلى مواجهة نهج بكين الأحادي والخطر على مصالح أوروبا الاقتصادية. وفي الوقت الذي يركز الرئيس الأميركي Donald Trump في خلافه الراهن مع بكين على موضوع الحمائية التجارية يطرح اتحاد الصناعة الألمانية مسائل مبدئية في التعامل أبعد من ذلك.

وطالبت الورقة باعتماد نهج أشد وطويل الأمد تجاه حكومة الصين بسبب تدخلها بصورة واسعة وممنهجة في مسار السوق الأوروبية والألمانية. ووضعت الورقة في الوقت ذاته لائحة من الخطوات العملية التي تسمح بمواجهة المسار الاقتصادي الصيني في ألمانيا وأوروبا المستفيد من تدخل كامل دولته لصالحه بهدف خفض أسعار منتوجاته لانجاح مزاحمته في الأسواق الخارجية، ولشراء مصانع وشركات عالية التقنية في الدول الصناعية بأموال حكومية، ولوضع

حدّ لهذه الممارسات غير المقبولة في اقتصاد السوق. من هنا مطالبة الاتحاد الأوروبي بجعل اقتصاد السوق أكثر قدرة على المقاومة لحمايته وضمان استقراره، ومنع زعزحته بطرق ووسائل من خارجه غير مقبولة في النظم الليبرالية. وجاء في الورقة كذلك أن الصناعة الأوروبية والألمانية، المستندة إلى نموذج اقتصاد ليبرالي، لا تزال في موقع قوي في السوق العالمية، غير أن قدرات الصين تتزايد، وعلى الاتحاد الأوروبي أخذ الحذر، خصوصاً في قطاع التكنولوجيا المستقبلية الهامة كالذكاء الاصطناعي، كي لا يفقد موقعه المتقدم في العالم، لهذا على أوروبا مواجهة الصين بصورة أشد. وقدّم اتحاد الصناعة الألمانية 54 مطلباً "لرفع قدرة أوروبا وألمانيا على منافسة رأسمالية الدولة الصينية"، واقترح أن يزيد الاتحاد الأوروبي خطوات محاربة الدعم الحكومي الصيني المقدم، وأن تتمّ محاسبة فعلية للشركات التي لا تنتج في أوروبا وتتلقى دعماً مالياً حكومياً من بلدها. صحيح أن الاستثمارات الأجنبية والصينية مطلوبة في أوروبا من حيث المبدأ، إنما لا بد من فرض رقابة على مصادر تمويل الشركات الأجنبية الراغبة في شراء شركات ومؤسسات تكنولوجية أوروبية، وكذلك في مجال الرقابة على عمليات دمج الشركات ببعضها البعض حيث تساعد الحكومة الصينية شركات بلدها على تنفيذ عمليات دمج كبيرة على المستوى الدولي.

ورأى اتحاد الصناعة الألمانية في ورقته إلى الحكومة الألمانية أن النظام التنافسي مع الصين "يجبر الصناعة الألمانية على التفكير على المدى الاستراتيجي البعيد". وقال رئيسه Dieter Kempf إن الاتحاد يرغب في مواصلة الاستفادة من فرص التبادل التجاري مع الصين، "لكن يتوجب الحذر واليقظة كي لا تحصل عمليات تدخل اقتصادي صيني في أوروبا إلا استثناءً". وحضّ ألمانيا وأوروبا على الاستثمار في البنى التحتية لتحديثها، وفي البحوث والتطوير في المجالات المستقبلية أيضاً، وإلا لن يكون ممكناً المنافسة مع الصين التي تقوم بذلك، داعياً بروكسل إلى مضاعفة مخصصات البحوث من 80 إلى 160 مليار يورو للسنوات السبع المقبلة. ودعت ورقة الاتحاد بكين أيضاً إلى فتح السوق الصينية أكثر أمام المستثمرين الأجانب كما هو الأمر مع المستثمرين الصينيين في أوروبا، وحثّها على إقرار إصلاحات اقتصادية، وفتح سوقها واعتماد التنافس الحرّ بين الشركات الصينية والأوروبية في السوق الدولية للتقليل من تدابير الرقابة. ويرى مراقبون أن الصين تسعى على المدى الطويل، أي حتى عام 2049، إلى التأثير بصورة حاسمة على الاقتصاد الدولي من خلال تنفيذ مشروع "طريق الحرير الجديد" التاريخي لربط الكثير من الدول بها تجارياً واقتصادياً ولوجيستياً. ولتحقيق ذلك تشتري مرافئ ومطارات في العديد من الدول بينها باكستان وميانمار واليونان، وفتحت قناة بحرية في وسط أميركا اللاتينية لبواخرها على نفقتها، واشترت قاعدة بحرية في جيبوتي، وتشارك في ملكية مرافئ جنوى وبورتو وروتterdam، وبلغت استثمارتها في

الاتحاد الأوروبي 35 مليار يورو. وبسبب ذلك يتخوف البعض من تنامي النفوذ السياسي الصيني في بعض البلدان الأوروبية كاليونان والمجر .

في المقابل طالبت "لجنة الشرق" في الاقتصاد الألماني الحكومة الألمانية، وبعد خمس سنوات من العقوبات الاقتصادية على روسيا بسبب نزاعها مع أوكرانيا واحتلالها لجزيرة القرم وضمها إليها، بالعودة إلى توسيع العلاقات السياسية والاقتصادية بين برلين وموسكو على أعلى المستويات، والعودة إلى عقد القمة الاقتصادية السنوية بين البلدين، وإعادة المشاورات الحكومية الدورية التي توقفت بينهما. وقالت اللجنة إنها تدعو إلى هذه الخطوة بعدما لمست تجاوباً لدى بحثها في وزارات عدة، ومع سياسيين ألمان كبار بينهم وزير الخارجية الذي ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي Heiko Maas الذي يدعو إلى انفتاح جديد على موسكو.

اتفاق بريكزت يعود لنقطة الصفر بعد رفض البرلمان البريطاني

تلقت رئيسة الحكومة Theresa May خلال يومين متتاليين هزيمة شنعاء في مجلس العموم البريطاني الذي رفض بأغلبية ساحقة اتفاق الخروج من الاتحاد الأوروبي من جهة، وفوزاً بالثقة والبقاء على رأس حكومتها من جهة أخرى. وبذلك عادت ماي إلى نقطة الصفر بعد أن فرض عليها البرلمان البحث مع بروكسل من جديد عن اتفاق بديل، علماً أن موعد الخروج الرسمي من الاتحاد الأوروبي في 29 مارس المقبل أصبح غير بعيد. وأمام ماي الآن أربع خيارات: خروج غير منظم يهدد بنتائج كارثية، التراجع عن الخروج أو تأجيل مواعده، إعادة استفتاء البريطانيين على الانسحاب، إجراء انتخابات عامة في البلاد. وباستثناء الخيار الأول تحتاج بريطانيا إلى فترة زمنية أطول لإقرار أحد الخيارات الأخرى مع المفوضية الأوروبية وعرضه على برلمانها.

وأعرب رئيس المفوضية الأوروبية Jean-Claude Juncker عن خيبة أمل من نتيجة الاقتراع السلبية في البرلمان البريطاني، معبراً عن تخوفه من خروج لندن دون اتفاق، وطالب بريطانيا بتحديد ما تريده في أسرع وقت. وقالت المستشارة الألمانية Angela Merkel إن الوقت لا يزال كافياً للتفاوض، ونحن في انتظار مقترحات رئيسة الحكومة البريطانية، ونريد أن نجعل الضرر الذي سينجم عن الخروج محدوداً". ورأى الرئيس الفرنسي Emmanuel Macron أن لندن تتحمل المسؤولية السياسية عن اتفاق الخروج "الذي رُفض". وأجمعت غالبية كبار خبراء الاقتصاد والاتحادات الاقتصادية في ألمانيا على أن بريطانيا "تسير الآن على طريق الخروج من الاتحاد الأوروبي دون كايح"، محذرة من توقف كامل التجارة بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا لفترة من الوقت. وأعلنت حكومة أيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي أنها ستسارع إلى تحضير نفسها

لمواجهة نتائج "بريكزت" دون اتفاق في 29 مارس المقبل فيما رفضت مقاطعة إيرلندا الشمالية "شبكة الأمان" (باكستوب) المقترحة في اتفاق الخروج وطالبت باعادة النظر فيها.

من جهة أخرى تتخوف الحكومة الإيرلندية من تعرض صادرات مزارعيها وفلاحها إلى بريطانيا إلى رسوم جمركية ترفع أسعار منتجاتها بصورة تعرضهم إلى خسائر مالية تصل إلى عدة مئات ملايين اليورو سنوياً، وأنها ستطالب في هذه الحالة المفوضية الأوروبية بتعويض خسائر مواطنيها. وتستورد بريطانيا من إيرلندا 50 في المئة من حاجتها من لحم البقر. والمشكلة الكبيرة بين إيرلندا الأوروبية ومقاطعة إيرلندا الشمالية البريطانية مرشحة للتأزم في حال رسم الحدود الأوروبية بين إيرلندا وبريطانيا، والتي ستسبب عودة الحرب الأهلية بين الطرفين الإيرلنديين من جديد. وفي حال عدم رسم أية حدود أو وضع رقابة عليها ستكون سائبة أمام المهريين. وفي العاصمة الإيرلندية دبلن ذكرت وزارة الخارجية أن المزيد من البريطانيين يطلبون الجنسية الإيرلندية كي يتمكنوا من دخول الاتحاد الأوروبي بعد الانفصال، مشيرة إلى أن عدد الطلبات المقدمة ارتفع في العام الفائت 2018 بصورة لافتة في الفترة الأخيرة ليلبغ 84850 شخصاً من شمال إيرلندا التابعة لبريطانيا ونحو 100 ألف بريطاني، ما مجموعه نحو 190 ألف شخص، بزيادة 22 في المئة عن عام 2017. وأعرب وزير خارجية إيرلندا Simon Coveney عن فرحه معتبراً أن جواز سفر بلده أصبح "وثيقة هامة". وسيتمكّن الحاصلون عليه دخول كل دول الاتحاد الأوروبي بهدف العيش أو العمل. وبإمكان أي بريطاني له جذور إيرلندية الحصول على الجنسية، وثمة أكثر من 6,5 مليون بريطاني من أصل إيرلندي.

في هذا الوقت أعلن Adam Marshall رئيس غرف التجارة البريطانية BCC أخيراً "أن الاقتصاد البريطاني مصاب بصدمة" لأن ليس لدى الشركات أي وضوح حتى الآن حول العلاقات التجارية المستقبلية مع أوروبا، وبسبب ذلك لا تتجرأ على الاستثمار في مشاريع هامة أو اتخاذ قرارات مستقبلية". وأضاف مارشال أن الأعمال في قطاع الخدمات الأكبر في البلاد حقق في آخر العام 2018 أبطأ نمو له منذ سنتين. وتوقع البنك المركزي البريطاني أن يتراجع النمو الاقتصادي في البلاد في الربع الأخير من السنة المنصرمة بمقدار 0,2 في المئة بعد تحقيق زيادة من 0,6 في المئة في الربع الثالث. إلى ذلك كشفت جريدة Financial Times أواخر الشهر الفائت أن بنك Credit Suisse، وهو أحد كبار البنوك الأوروبية، وجه إلى كبار زبائنه البريطانيين الأغنياء "نصيحة" بأن يفكروا في نقل ودائعهم المالية في بريطانيا إلى الخارج، خاصة في حال أن الـ "بريكزت" سيحصل دون اتفاق بين لندن وبروكسل. وذكرت مصادر أن هذه الخطوة غير عادية. ورداً على ذلك صرح مصدر عن البنك السويسري للصحيفة بأن "لا رأياً خاصاً له في هذا الموضوع".